

خالد مشعل»، قائلاً إنَّ العداء المصري لحماس يخفّ تدريجياً، ولكنه لم يقدم إجابة واضحة عن موقف الحركة من الحرب على اليمن خلال سؤال أحد الحاضرين، واكتفى بمهدم الدور السعودي

أصحاب المنازل المدمرة في وجه حماس، وعملاً إقليمياً لاستعادة غزة». سياسياً، اشار هنية إلى «انفراجات» في العلاقة مع السعودية «خاصة بعد الاتصال الذي جرى بين الملك سلمان ورئيس المكتب السياسي

السلطة أي مبلغ من المليار دولار التي قررت صرفها للإعمار، لذلك لم تسلم سوى 200 مليون من المبلغ، فيما تريد أن تمرر الباقي إلى غزة، وطرح لذلك عدة تصورات، ولكنه لم يخف شعوره بأنّ ثمة من ينتظر «ثورة

عهدية بعد اتصال سلمان بـمشعل

«حرب مالية» يخوضها عباس ضد «حماس»؟

غزة - سناء كمال

أغلق بنك «فلسطين»، في قطاع غزة، حسابات أكثر من 40 جمعية خيرية (تتبع لحركة «حماس»)، بإيعاز من سلطة النقد، ووفق أوامر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي طلب تجميد المنابع الاقتصادية التي قد تكون مصدراً لتمويل «حماس». وتأتي هذه الخطوة لتضييق الخناق على الحركة التي تعاني أصلاً من أزمة مالية وصلت إلى ذروتها، خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بعدما بدأت عملية إغلاق الحسابات من شهر أيلول الماضي. مصدر مقرب من رئاسة السلطة كشف لـ«الأخبار» أن تجميد هذه الجمعيات تحديداً جاء نتيجة استخدامها من «حماس»، بطرق مباشرة أو غير مباشرة، «في تحصيل الأموال من الجهات المانحة لها، عبر مشاريع وهمية لا وجود لها على أرض الواقع». وأوضح المصدر أن «الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها الحركة ودفعتها إلى ابتكار ضريبة التكافل، أكبر تأكيد على صحة المعلومات التي وصلت إلى مكتب الرئيس حول مصادر تمويلها، عبر هذه الجمعيات التي تتخذ منها وسيلة للتمويل بعد إغلاق الأنفاق»، مشيراً إلى أن «خطوات أخرى قد تتخذها الرئاسة، بإغلاق كل حسابات الأفراد المقربين من حماس في المصارف الوطنية»!

تقاطعت هذه التصريحات مع ما قاله مصدر مقرب من «حماس» عن أن «عباس يحارب الحركة بكل ما أوتي من قوة، بعدما أثبتت قوتها جماهيرياً وسياسياً. خصوصاً في ظل ما يجري تداوله في الإعلام عن مشروع هدنة في المستقبل القريب، وإقصاء رام الله عن أي اتفاقات قد تتم (مع الاحتلال). بتضييق الخناق عليها مالياً ومنعها من إيفاء متطلباتها تبعاً للحصار الاقتصادي المحكم عليها الذي وصل إلى ذروته». حاولت «الأخبار» مراراً التواصل مع نائب مدير «بنك فلسطين»، علاء رضوان، للوقوف على ردّ المصرف، إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل، ولكن مصدراً آخر في المصرف أكد وجود تعليمات واضحة من سلطة النقد بإغلاق الحسابات التابعة لجمعيات «حماس» في القطاع، ومنع تحويل أي حوالة مالية لها مهما كانت صغيرة، رباطاً للقرار بالوضع السياسي. وهذه ليست المرة الأولى التي تغلق فيها حسابات تابعة لجمعيات «حماس»، فقد أغلق «فلسطين» حسابات أهالي شهداء وأيتام مطلع العام الماضي، الأمر الذي واجهته تلك العائلات باعتصامات احتجاجية حتى تراجع البنك عن خطوته. ووفق رصد «الأخبار»، فإن أغلب الجمعيات التي أغلقت حساباتها مرخصة ما قبل عام 2000، كجمعية «الصالح الإسلامية» و«الجمعية الإسلامية». وتخضع الحوالات الخاصة في قطاع غزة كافة للفحص الأمني من المخابرات الفلسطينية، وفق ما يؤكد مصدر أمني في رام الله، موضحاً أنه جرى إغلاق الحسابات بالتدريج، حتى لا ينفجر غضب الناس تجاه السلطة.



إخوة فقط، ونحن عطلنا الانتخابات في 2008 و2009 وفي 2009 و2012، وفي 2012 و2013 أيضاً عطلنا الانتخابات». وأضاف: «بالنسبة إلى عام 2015 ضمناً 90 (بلوك)، وتحالفنا مع (حركة) الجهاد (الإسلامي)، وقدرنا أن يكون 90 إلى 96 (بلوك)، وأكدوا لنا أنه سيكون لنا 130 (بلوك)... كنا نتوقع أن نفوز بثلاثة أو بمقعدين، لاحظنا وجوداً كبيراً من قيادات فتح وأبنائها في انتخابات المحامين، وعلينا استخلاص النتائج والعبر من هذه الانتخابات».

(عله الموقع ملف صوتي للجزء من اللقاء)

«حماس». اليوم نأمل انفراج العلاقات وعودتها من جديدة مع السعودية. -في مصر هناك عداء مع «حماس»، ولكن بدأت وتيرته تقل. واليوم «حماس» اعتمدت سياسة الصبر الجميل...»

«المحاميين»: خذوا العبر من «فتح» في مداخلة لأديب الربيعي، وهو ممثل «نقابة المحامين»، قال إن «حماس» كان لها في نقابة المحامين عام 2002 . 2004 . 2006 . وفي 2004 . 2006 . 2008 أربعة مقاعد. في الحكومة لم يكن لنا مقاعد، توجه إخواننا الموظفون للحكومة... وقانون نقابة المحامين لا يسمح لهم بالانتخابات ما داموا موظفين حكوميين. ومن يحق (له) الانتخاب 5

(10%) داخل «المناطق»، وهي تنتج ما قدره نحو 300 ألف دولار شهرياً، فيما «إخواننا في الخارج» يجمعون 10%، وقد تسلمت (هنية) من الضفة مليون ونصف مليون دولار «سلمتها للدائرة المالية في الحركة»، مضيفاً: «الكل أصبح يجتهد في جمع المبالغ، كذلك أخذنا نصف مليون للموظفين... نحن إلى جانب الموظفين ونعرف ظروفهم ونعمل على مساعدتهم وأيضاً على تخفيف البطالة، لدينا 35 ألفاً ونعمل على توظيف 10 آلاف، أي إننا نتكلم عن 40 ألف موظف تم إدراجهم في ظل حكومة حماس».

أما في رده على المدخلات، فلفت أبو العبد إلى أن الأمن العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، رمضان شلح، قيم عمل «حماس» خلال سبع سنوات في الحكومة، ووجد أنها «استفادت كثيراً وعملت علاقات وتوسعت وتطورت وخاضت ثلاث حروب...» لذا فإن «أي انتخابات مقبلة في النقابات تحتاج إلى دراسة جديدة: إما نخوضها منفردين أو قائمة أو تحالف مع حماس».

أزمة مالية في الحركة

في مداخلة لرئيس نقابة موظفي «حماس» في غزة، محمد صيام، قال: «نريد التحرك في موضوع خصومات البنك على المراجعات، وعدم خصمها من خلال توفير مبلغ مالي من الحركة للبنك». ردّ «أبو العبد»: «البنك له 12 مليون دولار والحركة تمر بأزمة مالية، والبنك أمام تخوف حقيقي، وأصحاب الودائع أمام تخوف. وفي حال لم تخصص المراجعات فستصبح قصة كبيرة. ونحن نمر بأزمة مالية كبيرة، ولكن لن يتركنا الله، وهو تكفل بالشام وأهله»، ويبدو أنه يقصد البنك الإسلامي الوطني التابع للحركة، وقد قدم مراجعات (قروصاً) للموظفين.

«عاصفة الحزم»

في مداخلة للدكتور أسامة جمعة (رئيس نقابة العلاج الطبيعي)، لفت إلى أن «حركة حماس أخذت ثلاثة أيام حتى تصدر قراراً محايداً لا يضر بمصالحها وعلاقتها مع الآخرين، مثل السعودية واليمن وإيران، وقالت هي مع وحدة اليمن ضد أي عدوان على الشعب اليمني الشقيق. ونحن نصمت في هذا الموضوع ولم نقل مع الضربة أو ضدها»، فيما لم يعقب أبو العبد على الأمر وفق المحضر، واكتفى بالقول بعد عدة مداخلات: القراءات في الإقليم تبشر بانفراجات، خاصة في الاتصال الذي جرى بين الملك سلمان ورئيس المكتب السياسي خالد مشعل. والحقيقة أنه كانت علاقاتنا طيبة مع الملك الراحل عبدالله، وهو رجل عروبي، والشيخ (أحمد) ياسين أثنى عليه كثيراً، ولكن بعد أحداث 2007 واتفاقية مكة، قام أبو مازن بزيارة الملك عبدالله 29 مرة، وفي كل مرة يتحدث عن «حماس» ويؤكّب الملك، لذلك قطع العلاقات مع الحركة. حتى إن الدكتور القرضاوي تدخل، ولكن الملك (عبدالله) رفض مقابلة

ثم 15% ثم 12% ثم 10% ثم 7% ثم 5% ثم 3% ثم 2% ثم 0، والحركة (حماس) لا تعطي الحكومة منذ خمس شهور!

الإيراد الداخلي: من 7 إلى 40 مليوناً

أخبرنا الإخوة في الدائرة المالية (داخل حماس) أن ما يجمع 7 ملايين شيكل شهرياً (1 دولار = 3,8 شيكل)، فوضعنا خطة لتنمية الموارد، ووضعوا خطة للعمل على زيادة الموارد إلى 13 مليوناً و25 مليوناً و30 مليون شيكل، ثم 36 مليوناً، ثم صار 40 مليون شيكل. هناك زيادة في الإيرادات الداخلية، ونسعى لنصل إلى الأمان بتوفير 60% من الراتب، والكلام مطمئن والفاثورة في ازدياد، ويوجد طموح لنصل إلى أكثر.

نشغل على حيتان غزة: الفئات العليا يصرون

- نحننا بدنا (نريد) نتكلم عن جمع الضرائب، بدنا نوازن بين ضابطين: أولاً ألا نتقل على كاهل الناس الغالية، وإنو نشغل على الناس الحيتان في البلد، نأخذ من أغنيائهم ونعطي للفقراء. والضابط الثاني أن الحكومة تلتمز لأبناء البلد، إننا بديك تعطي الحكومة، الحكومة بتعطيك أمن وطرق، إننا لما بتعطي 40% بتكون بتعطي شريحة كبيرة، أما الفئات العليا فهؤلاء يصرون.

وهنا ركن هنية على قضية أثار جدلاً كبيراً وتخص المناصب العليا، إذ إن أحد «الإخوة» من الكتائب (يقصد كتائب القسام)، قال إن ثمة وضعاً اجتماعياً خاصاً بالوكلاء والنواب والقضاة والمديرين العامين، فحصلوا لهم مبلغاً من المال لتوزيعه عليهم، وهذا المبلغ تم جمعه من الكتائب كي يوزع على الوكلاء والنواب والوزراء، ولكنني (هنية) رفضت أن يكون توزيع الأموال على الحكومة عبر المناطق (التقسيم الحركي في غزة)، وحذرت من ذلك، ورغم هذا فإن هناك من اجتهد وأعطى الوكلاء (المناصب العليا)، ما أثار غضب الموظفين.

وأكد أنه عندما رأى احتقان الأجواء بسبب تلك القصة، طالب بوقف ذلك الإجراء (تبرع القسام) سواء من داخل الحكومة أو خارجها (طريقة التوزيع)، وشدد على ذلك، ولكنه أشار إلى علمه بوجود حالة تكافل بنسبة

بدأت تتدخل في الأزمة المالية. لقد جاءت رام الله لتقطع الطريق على الإعمار، وتصبح الورقة سياسية تفاوضية، ونحن نتفاوض بالبنكية والنسبة إلى رامي الحمد لله لا يوجد لزيارته أجندة، وجاء إلى غزة إرضاءً له من «أبو مازن»، لأنه لم يأخذ معه الحمد لله إلى مؤتمر القاهرة للإعمار، وأخذ محمد مصطفى (وزير الاقتصاد الفلسطيني)، فطلب منه النزول إلى غزة.

- لقد دار نقاش طويل على تشكيل لجنة من عندنا ومن عند الحكومة لدراسة قضية الموظفين وقضية المعابر، وقد جلست هذه اللجنة ثلاث أو أربع جلسات، وهي مكونة من محمد عوض (وزير الخارجية والتخطيط في «حكومة غزة»)، وغازي حمد (وكيل وزارة الخارجية في «حكومة حماس»)، وزيايد الظاظا (عضو المكتب السياسي لحركة حماس)، ومن الطرف الآخر زياد أبو عمرو (نائب رئيس الوزراء الفلسطيني)، ومأمون أبو شهلا (وزير العمل)، ومفيد الحسانة (وزير الأشغال العامة والإسكان).

- بعد التفاهات، عرضت الجلسة على اجتماع قيادة الحركة، ووضعوا بعض الملاحظات والتشديد في بعض الأمور، وهناك بعض الأمور أجازوها. بالنسبة إلى آلية معالجة الموظفين، فإنها تستند إلى الشراكة، وإدارة قانونية بالتوافق، والمهنية.

- بالنسبة إلى قضية المعابر، وجدت صيغة إيجابية لمعالجة أن يكون عمل المعابر مشتركاً.

الدكتور أبو عمرو أخذ الأوراق وذهب بها إلى «أبو مازن»، وكان هناك موقف إيجابي لدى الأخير من التفاهات، ومستوى الحديث تفاؤلي، وتم أخذ موافقة الحركة بصورة إيجابية، والدكتور زياد قال إنه سيتم حل المشكلات، ثم قلنا وقالوا إننا أمام انفراجة.

- تم اقتراح إضافة الوزير أبو شهلا لنقاش مع التفاهات، وجاء الدكتور غازي لبنا بالاقترح شفوياً، فقلت له نحن حركة لها احترام واعتبار، ونحن من يؤمن بزيارة رامي الحمد لله، وفي الآخر لا يعترفون بالموظفين!

- بعد التشاور مع الأخ أبو شكري، اتصل الأخ أبو شكري الساعة 1 بعد منتصف الليل ليقول لي نقبل العودة إلى المفاوضات، ولكن بشرط أن يعطوا الوزير أبو شهلا تفويضاً مكتوباً بالتفاوض، وأن يلتزم بكل ما يتوصلون إليه، وأخونا أبو حامد، ممثل ملف النقابات في الحركة، كان على خط ساخن معنا جنباً إلى جنب. -الإخوة الكرام: قرار الحركة واضح؛ لا تفرط في حق الموظفين بأي شكل من الأشكال. واجبنا أن نبذل ما في وسعنا لحل مشكلة الموظفين.

- نعيش أزمة مالية لأسباب: الشعوب انشغلت بنفسها - القبضة الأمنية التي تلاحق المتبرعين - الضغط الدولي على المتبرعين - مراقبة البنوك. ولحل أزمة الموظفين اجتهدنا قدر الإمكان ووفرننا تبرعاً من الحركة 20%

حدث توزيع أموال على المناصب العليا ما أثار غضب الموظفين

نمر بأزمة مالية كبيرة والحركة فعلت ما في وسعها ولن يتركنا الله